

## اليمن قائمة المراقبة الفئة الثاني ( )

بعد اليمن بلد مصدر، إلى حدٍ أقل بكثير، بلد عبور ومقصد للنساء والأطفال الذين يتم تهريبهم للعمل والبيع القسريين على وجه التحديد .

يهاجر الأطفال اليمنيون، وأغلبهم من البنين ، عبر الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية، إلى مدينتي صنعاء وعدن اليمنييتين - أو إلى حدٍ أقل - إلى سلطنة عمان. حيث يُجبرون على العمل وبصفةٍ أساسية كمتسولين، أو كخدم في البيوت كذا العمل قسراً في المخلات الصغير . يتعرض البعض من هؤلاء الأطفال للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية من قبل المهريين وأفراد وريات الحدود وغيرهم من المسؤولين الأمنيين وأرباب أعاهم خلال فترة عبورهم أو حال وصولهم إلى المملكة العربية السعودية . تقدر الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية وجود مئات الآلاف من الأطفال المجبرين على العمل في اليمن . يشير تقرير حكومي غير مؤكد إلى أن نسبة الأطفال الذين يتم إجراهم على العمل القسري في المملكة العربية السعودية قد قل خلال فترة كتابة هذا التقرير وذلك بسبب سمات التوعية والتعاون المشترك بين السلطات اليمنية السعودية. كذا اندلاع الحرب الأهلية في شمال اليمن . متبع بعض الأهالي من إرسال أطفالهم إلى المملكة العربية السعودية خوف مما قد يلحق بهم من عنف جراء الحرب الدائرة في شمال اليمن، بينما تخاف بعض الأطفال اليمنيين من قبل جماعات متمردة لمعمل كجنود .

ويشكل اليمن، إلى حدٍ أقل، بلد مصدر للفتيات اللاتي يتعرضن للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية داخل البلد إلى المملكة العربية السعودية . يتم استغلال الفتيات حتى سن الخامسة عشر في تجارة الجنس في الفنادق الملاهي الليلية في محافظات صنعاء وعدن وتع . يأتي أغلب ممارسي السياحة الجنسية مع الأطفال من المملكة العربية السعودية مع إمكانية وصول عدد أقل من دول الخليج الأخرى . وغالباً لا تدرك الفتيات اليمنيات اللاتي يتزوجن سياحاً سعوديين الطبيعة المؤقتة والاستغلالية لتلك الاتفاقات؛ كما يتم إرغام بعضهن على ممارسة الدعارة أو يتركن مشردات في الشوارع بعد وصولهن إلى المملكة العربية السعودية .

بعد اليمن بلد عبور مقصد نساء والأطفال القادمين من القرن الأفريقي ، حيث تسافر النساء والأطفال الصوماليين والأثيوبيين بمحض إرادتهم إلى اليمن آمليين في العمل في دول الخليج ؛ إلا أنه حال وصولهم إلى اليمن يجبرون على ممارسة البيع والاسترقاق في المنازل كخدم . ويسافر البعض الآخر إلى اليمن بمحض إرادتهم بناءً على وعود كاذبة بالحصول على وظائف جيدة كالخدمة في المنازل، لآهم يجبرون على البيع والعبودية عند وصولهم إلى البلد . تجبر النساء الصوماليات على ممارسة البيع في محافظتي عدن ولحج بينما تقوم العصابات اليمنية والسعودية

لا تجار الأطفال الأفارقة إلى المملكة العربية السعودية . يقوم القراصنة الصوماليون استغلال حالة عدم الاستقرار في القرن الأفريقي خصاع الأفارقة لمعمل القسري والبعاء في اليمر ؛ علاوة على جرائم القرصنة قمرير البشر التي يترفوه .

على الرغم من وجود قانون 1991 الذي ينص على وجوب لموغ سن المجندين الثامنة عشر على الأقل ، وجود تأكيدات من قبل الحكومة ممثل الجيش في الق ( ؛ أفادت تقارير وثوقة بتجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية الرسمية مع الميليشيات القبلية الموالية للحكومة ومليشيات المتمردين الحوثيين على حد سواء ، وذلك منذ بدء لجولة السادسة من حرب المتقطعا في محافظا صعدة في شهر أغسطس 2009 . وقد قدرت منظما غير حكومية محلية أن عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر الذين تم تجنيدهم قد يصل إلى أكثر من نصف عدد أفراد القبائل المسلحة التي تقاتل مع الحكومة وتلك المتحالفة مع المتمررون الحوثيون .

لا تلنزه -ا- كومة اليمية وبشكل كامل بالحد الأدنى من اعايير الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر ؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك . على الرغم من هذه الجهود ، لم تقدم الحكومة اليمية أي دليل على تقدمها في محاكمة ومعاقة المتاجرين بالبشر ، أو تحديد وحماية ضحايا الاتجار بالجنس أو منع الاتجار بالجنس خلال العام الماضي . وعليه ، تم تصنيف اليمن ضمن قائمة المراجعة الثانية لعام الثاني على التوالي . لم تتخذ الحكومة أي خطوات لمعالجة الاستغلال الجنسي لأغراض تجار . . إلا أنها استمرت بتوفير الحماية وخدمات لم الشمل ما طفال الضحايا الذين أعيدوا من المملكة العربية السعودية ، كما خططت الحكومة خطوات موسعة في رفع الوعي إزاء قضية الاتجار بعمالة الأطفال .

توصيات اليمر : إنفاذ مرسوم وزارة العدل الصادر في شهر سبتمبر 2009 ، واتخاذ إجراءات قانونية حول الاتجار بالبشر ، وتوسيع مركزي الاستقبال لإعادة تأهيل ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض تجار ، وإيجاد آلية رسمية لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم لجهات خدمة الضحايا ، وكذا توسيع الحملات التوعوية حول الاتجار بالبشر . شمل توفير معلومات حول الاتجار الجنسي للأطفال والكبار وتناذ خطة لعمل الوطنية بشكل كامل .

## المقاصد :

بذلت الحكومة اليمنية امداد في جهود إنفاذ القانون ضد الاتجار بالبشر خلال فترة كتابة هذا التقرير .

يحظر اليمن بعض أشكال الاتجار بالبشر . تنص المادة **248** من قانون العقوبات بالسجن عشر سنوات لأي شخص يقوم بشراء أو بيع أو إهداء البشر أو يتعامل بالاتجار بالبشر أو من يقوم ستقدام شخص إلى اليمن أو ابتعائه خارج اليمن لغرض استغلالا . ولا يحظر هذا الإجراء أو هذا القانون المُقر عبودية اللذين وكثيراً من أشكال العمل والبقاء القسرية . تنص المادة **248** على العقوبة بالسجن تصل إلى عشر سنوات، هي فترة تتناسب مع عقوبات السجن لغيرها من الجرائم - سيمية كجريمة اغتصاب . وتحرم المادة **161** من قانون حقوق الطفل وبشكل خاص بغاء الأطفال .

لم تكن بيانات الاعتراف والاكتمال القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر مكتملة ، كما أنها تختلف كثيراً وفق المصدر . أفادت مصادر صالحة ومنظمات غير حكومية أنه تم اعتقال ما بين **20** إلى **26** من مرتكبي الاتجار بالبشر أثناء محاولتهم تهريب أطفال إلى المملكة العربية السعودية . ولم يُعرف تفاصيل أخرى حول هذه القضايا . أفادت منظمة غير حكومية عن : اكتملة عدد من مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر صدر أحكام ضدهم وصلت إلى عشر سنوات سجراً . وأضافت المنظمة أن هؤلاء المحكومين كانوا غالباً أفراداً من أسر قامت ببيع طفلها ولم يولدوا زعماء جماعات للاتجار بالبشر . كما لم يكن هناك أي دليل عن محادثات مع مسؤولين حكوميين تورطهم في قضايا الاتجار بالبشر خلال فترة كتابة هذا التقرير . يتلقى مسؤولون على نطاق القانون في اليمن تدريباً من قبل منظمة الهجرة العالمية حول التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدته . أصدرت وزارة العدل مرسوماً في شهر ديسمبر **2009** لكل العاملين في الجهاز القضائي يقضي بمتابعة قضايا الاتجار بالبشر إنجاز القضايا : لفة مجدبة وتصميم بأسرع وقت ممكن .

## الحماية :

تتخذ الحكومة تقدماً محدوداً في حماية ضحايا الاتجار بالبشر خلال العام انصرم؛ كما أنه ظلت ممانعة اعتراف بوجود الاتجار بالبشر لأغراض جنسية وتجارية . لم تقم الحكومة بغير إجراءات للتعرف مسبقاً على ضحايا الاتجار بالجنس بين أوساط لفئات الأكثر عرضة للخطر ، كما أنها افتقدت وجود آلية رسمية لمساعدة الضحايا .

استمرت الحكومة والتعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمات غير حكومية بتشغيل مركزي استقبال في صنعاء وحرصاً على إعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والعدالة القسرية. وفر هذين المركزين في عام 2009 الحماية الاجتماعية والنفسية والعناية الطبية لعدد 658 طفلاً. كما وفر المركزين، كلما أمكن، الرعاية لعدد 180 طفل بعد فترة لم تشمل مع أسرهم. وتم تسجيل الأطفال الذين لا يوجد لديهم أسر في دور لأيتام. تقوم إيسى المنظمات غير الحكومية بتشغيل مركز لإعادة التأهيل صنعا؛ إلا أنه كجزء من سيئون وعدن علقتا نشاطهما في العام الماضي بسبب نقص التمويل. وقد أوقفت الحكومة دعواتها السابقة لمثل هذه الملاجئ التي تديرها المنظمات غير الحكومية. مع هذا، ووفقاً لسؤولين مستمر مستشفى الثورة الحكومي توفير الرعاية الطبية المجانية للأطفال المقيمين في ملجئ المنظمة صنعا. لم تعمل الحكومة على تشجيع ضحايا الاتجار بالبشر على المساعدة في التحقيقات أو المخاضات ضد المتاجرين بهم.

لم تعمل اليمن على ضمان عدم احتجاز ضحايا الاتجار بشكل غير لائق، أو تعريضهم أو معاقبتهم أفعال غير مشروعة ارتكبوها نتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار. بالرغم من قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير دعوى الحدود لضحايا الاتجار، وكذا ساعد في لم شملهم بعائلاتهم؛ لم تقم الحكومة بتوفير المساعدة لرعاياها من ضحايا الذين عيدوا إلى بلدانهم بصفتهم ضحايا الاتجار.

لم يكن هناك بدائل قانونية لبعاد ضحايا الاتجار الأجانب إلى بلدان قد يتعرضون فيها لضيق العيش أو لأعمال انتقامية.

## الوقاية:

أحرزت الحكومة اليمنية تقدماً ملحوظاً في الحيلولة دون حدوث الاتجار بالأطفال لغرض العمالة القسرية خلال فترة كتابة التقرير، لاسيما عبر الحملات الإعلامية والتثقيفية التي نفذت بعدد من المنظمات غير الحكومية محلية ودولية. لكن الحكومة لم تبذل جهداً لمنع الاتجار الجندي للأطفال أو الكبار. قام التلفزيون الخلي والإذاعة المحلية ببث برنامج واحد فقط في شهر رمضان ضد الاتجار بالأطفال لغرض العمالة وقد حكي البرنامج قصصاً للأطفال تعرضوا للاتجار.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمواصلة حملة تدريبية سابقة درست 1500 من المئات من المئات خاصة المعلمين وأئمة المساجد حول الاتجار بالبشر. كما قامت الوزارة بتدريب 160 من سائقي سيارات الأجرة والباصات الصغيرة حول التعرف على علامات الاتجار وذلك من خلال محاضرات أجريت في محطات فرز

الباصات وسيارات الأجر ، كما قام مسؤولوا الوزارة وقاموا بوزيع 30000 ملصق بروشورات على مختلف سائقي سيارات الأجرة والباصات بالإضافة إلى مدف الأجر في مختلف مناطق الجمهورية .

صادق مجلس الوزراء على الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الاتجار بالبشر في 31 من مارس 2009 ، كما تعاقبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع أحد العلماء على إكمال تقييم ورفع تقرير بالوضع على المستوى الوطني وتدخلات الحكومة بهذا الشأن .

لم تقم الحكومة بتطوير نظام لتسجيل المواليد ولذلك يوجد هناك العديد من الأطفال خاصة في المناطق الريفية ، لم يتم تسجيلهم وأنه تم تسجيلهم بعد مرور سنين من ولادتهم مما يحرمهم ذلك من متلاك وثيقة هوية وبالتالي هم أكثر عرضة للاتجار من غيرهم . كما أن الحكومة لم تتخذ أي تدابير لها ، خلال فترة إعداد التقرير ، للحد من أعمال الاتجار بالجنس، أو معالجة الزواج السري ضد لأطفال، كما أنها لم تأكد من قيام رعاياها الموظفين في بعثات حفظ السلام في تسهيل عمليات الاتجار بالبشر أو الإنخراط بتلك عمليات .

في شهر أكتوبر 2009م قامت وزارتي الداخلية والعدل بإصدار مرسوم يهدف إلى الحد من الاتجار بالبشر عن طريق زواج المتعة، ولم تجزه إلا بعد الحصول على موافقة من السلطة، ومع هذا فإن نفاذ هذا القانون ليس واضح . في شهر فبراير 2009م أقر مجلس النواب سن الزواج بـ17 عامًا ، وهي خطوة آتت كفيلة بمنع الاتجار بالأطفال، ولكن سرعان ما تم رفضها من قبل لجنة تقنين أحكام الشريعة والتي أفتت بأنه لا يتناسب مع الشريعة الإسلامية . كما أن اليمن لم تصادق على بروتوكول عام 2000 للأمم المتحدة الخاص بالاتجار بالبشر .